## الباب الأول

## التمويل ومخاطره

**ويتضمن الموضوعات التالية:**

- **الأمة الإسلامية والسياسة الدولية**
- **أثر أزمات الاقتصاد الدولي على العالم الإسلامى**
- **آثار أزمة الديون**
- **الدول النامية**
- **التخلف الاقتصادى وأسبابه**
- **الاقتصاد المعاصر ودور الدول الكبرى**
- **مخاطر التمويل الأجنبى**
- **صناديق الإقراض الدولية**

obeikandl.com

obeikandl.com

**الأمة الإسلامية وتحولات السياسة الدولية :-**

**شهد النصف الثاني من القرن الماضي تحولات سياسية بالغة الخطورة على الأمة الإسلامية وكان اخطر هذه المتغيرات المؤامرة الكبرى التى أفضت الى قيام الكيان الصهيوني في قلب العالم الإسلامي. وقد قامت الصهيونية العالمية والقوى الإمبريالية والصليبية على خلفية الصراع ضد الحضارة الإسلامية التى بدأت بالحملات الصليبية في القرون الوسطى ثم طرد المسلمين من جنوب القارة الأوروبية ثم إخضاع أقطار الدول الإسلامية في شمال إفريقيا وغربها والعالم العربى تحت سيطرة الاستعمار الغربي، ثم تفكيك الخلافة الإسلامية وتحويل الأراضي التى ظلت تحت مظلتها إلى مستعمرات ومحميات ودويلات وممالك سيطرت عليها الدول الاستعمارية وإمعانا في السيطرة على العالمين الإسلامي والعربي تم إنشاء الكيان الصهيوني ليصبح نقطة ارتكاز لها وبؤرة لعدم الاستقرار في المنطقة لتسهيل السيطرة الكاملة على العالم العربي والإسلامي.**

**ومن أهم المخاطر التى برزت في التسعينيات من القرن الماضي نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي وزوال ثنائية القطب لتبرز الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية أحادية في ظل النظام الدولي الجديد، مستغلة المنظمات الدولية مثل**

مؤسستي بريتون ودز، منظمة التجارة العالمية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة من خلال نفوذها وسيطرتها على العالم خاصة دول العالم الثالث واستخدام معايير مزدوجة في التعامل مع ما يسمى بدول العالم الثالث، وبصورة أخص مع الدول الإسلامية وبذلك غيرت هذه التحولات المتسارعة كثيراً من المفاهيم المنظمة للعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية التى سادت أبان الحرب الباردة وما قبلها.

ونتيجة لتداعيات هذه التحولات وما استبطنتها من إفرازات تواجه الأمة الإسلامية تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية خطيرة ومتسارعة، في ظل تعرض الحضارات البشرية الموروثة للتهميش والتعدي، كما يتعرض دور الأديان في توجيه الحياة البشرية للانتقاص.

أصبح الإسلام يشكل في نظر القوى الغربية العدو الرئيسي بعد زوال المعسكر الشيوعي، فكراً ونظاماً كما تعتبر استراتيجية الغرب الحضارة الإسلامية، كأقوى الحضارات في الساحة الدولية وبذلك تشكل تهديداً مباشراً لحضاراتها العلمانية المسنودة بالفكر الرأسمالي الليبرالي والصليبي المتطرف والمسنود والمساند للأطماع الصهيونية فى آن واحد ومما عمق هذه النظرة الاستراتيجية للرأسمالية الغربية للعالم الإسلامي ما تتميز به كثير من مناطقها بموارد طبيعية هامة واستراتيجية مثل النفط والمواقع الجغرافية ذات الأهمية الاستراتيجية، خاصة المناطق

التى تربط العالم والبلاد الإسلامية بمناطق ذات استراتيجية في أفريقيا وآسيا إلى جانب استهدافها الدول إسلامية التى تملك القدرة على تطوير الأسلحة النووية مثل العراق .

هكذا نجد مؤامرات الولايات المتحدة الأمريكية المسنودة بدوائر الصهيونية والكنيسة المتطرفة تأخذ بعُداً جديداً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، مستغلة معطيات العولمة فى إزالة الحدود الجغرافية بين الدول والحضارات لصالح الرأسمالية الغربية والدوائر الصهيونية وأفكارها وليسهُل اكتمال سيطرة الرأسمالية الغربية الكاملة على كل مناح الحياة البشرية الاقتصادية والدينية والثقافية والاجتماعية استخدمت معايير مزدوجة وشعارات فضفاضة مختلفة مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، الشفافية ومحاربة الارهاب ...الخ ويتم تنفيذ هذه الخطط عن طريق استغلال المؤسسات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل لجان حقوق الإنسان ومجلس الأمن والمؤسسات المالية مثل صندوق النقد،ومنظمة التجارة العالمية التى أصبحت مطية للدول الغربية لتمارس من خلالها أستراتيجياتها فى اخضاع دول العالم الثالث عامة والدول الأسلامية بصفة خاصة حيث تمارس قوى الأمبريالية من خلال هذه المؤسسات ضغوطاً هائلة على الأمة الإسلامية إلى جانب التدخل المباشر في شئونها الداخلية لتدمير بنياتها الأساسية بأبشع صور الوحشية المنافية للإنسانية، كما هو الحال في فلسطين، افغانستان والعراق.

وهناك عدة دول إسلامية تتعرض لضغوط هائلة، بل وللتهديد بالتدخل المسلح، مثال ذلك ما يتعرض له السودان وإيران وسوريا وكل ذلك في إطار المؤامرات الغربية المسنودة بالدوائر الكنسية والصهيونية.

وتستغل الولايات المتحدة في ذلك قدراتها الاقتصادية والعسكرية ونفوذها السياسي في التعدي على هوية الأمة الإسلامية ومقوماتها وتهميش دور الدين الإسلامي في حياة المسلمين عن طريق مطالبة الدول الإسلامية بتعديل المناهج الإسلامية في مؤسساتها التعليمية، كما حاصرت حركة أموال المسلمين الموجهة إلى الأعمال الخيرية لإفساح المجال للمنظمات التطوعية الغربية المشبوهة والجاهدة في تنصير المسلمين وإشعال الفتن في البلاد الإسلامية و يحدث كل ذلك تحت ستار محاربة الإرهاب وإصلاح نظم الحكم في البلاد الإسلامية ويستخدم في تحقيق ذلك معايير مزدوجة وابشع المجازر البشرية في فلسطين وأفغانستان والعراق وأبرز الأمثلة لإزدواج المعايير التى تستخدمها الولايات المتحدة والدول الأوروبية انها تحرم على إيران والعراق تطوير السلاح بينما يسمحون في الوقت ذاته لإسرائيل بامتلاك ترسانات أسلحة نووية والبيولوجية.

وما تم وما يدور الآن من مؤامرات وتكتلات ضد الأمة الإسلامية لا يعدو أن يكون حلقة من حلقات الحرب الصليبية وصراعاتها ضد الأمة

الإسلامية التي بدأت منذ العصور الوسطى وتتخذ هذه الصراعات في كل مرحلة من مراحلها أساليب وتدابير مختلفة تتلاءم وتتفق مع الظروف والمعطيات الدولية الماثلة.

## الأزمات الاقتصادية الدولية وأثرها على العالم الإسلامى

تميز عقد الثمانينيات من القرن الماضي بعدة أزمات اقتصادية أهمها الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية، ثم أزمة الديون الخارجية التي أحدثت تحولاً هاماً في حركة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية إلى الدول النامية غير البترولية، خاصة إلي الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وكان اثر هذه الأزمات علي الإقتصاد فى العالم الإسلامي بارزاً ومؤثراً للغاية وتعود جذور إنعكاسات الأزمات الإقتصادية الخارجية على اقتصادات العالم الإسلامي إلى طبيعة العلاقات التاريخية بين الدول الإسلامية والدول الصناعية في أوروبا التي أرست استراتيجياتها السياسية والإقتصادية على إستغلال موارد وخامات الدول النامية والناشئة لصالح مؤسساتها الصناعية والتجارية والمالية، وإخضاع الدول الإسلامية النامية إلى التبعية الدائمة والمستمرة للدول الغربية ومع التطورات الإقتصادية والمالية والتكنولوجية الهائلة في الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، خلال العقود الثلاثة الماضية، تعمقت تبعية الدول الإسلامية وإقتصاداتها بدرجة أكبر

للعالم الخارجي، وإتسعت الفوارق الإقتصادية والمالية وفجوات التقنية والمعلومات بين الدول الغربية الغنية والدول الإسلامية في اطار الظاهرة القوية التي تحكم العلاقات الدولية، خاصة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة التى تنتمى إليها الدول الاسلامية، بل أصبحت هذه الظاهرة سمة العصر الحديث وفي ظل هذه العلاقات الدولية تفاقمت آثار موروثات الحقبة الاستعمارية من التبعية الاقتصادية وماتبعها بعد التحرر من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وأصبحت أكثر حدة مما زاد في معاناة الشعوب الإسلامية -غير البترولية وباستثناء بعض دول الأسواق الناشئة من الفقر والتخلف بسبب تراجع معدلات الإنتاج وتدهور القدرة التنافسية الخارجية لإقتصاداتها، بالإضافة إلى مزيد من التدهور في شروط التبادل التجاري مع الغرب نتيجة للأزمات الإقتصادية التى صاحبت بروز صدمات النفط وما صاحبها من الكساد في الأسواق الخارجية وهبوط الأسعار، وتراجع الطلب على صادرات الدول الإسلامية النامية المعتمدة على السلع الأولية والزراعية ومنتجات المعادن، والتي تعتبر المصدر الأساسي لمواردها من النقد الأجنبي.

لذا يعتبر تراجع حصة الدول الإسلامية النامية غير البترولية، من التجارة الدولية وتدهور شروط التبادل التجاري من أهم الأسباب لتخلف والتهميش وقد انعكست آثار هذا التراجع في الصادرات سلباً على القوة الشرائية في تلك البلاد، مما عمق قصور قدرة الإقتصادات الإسلامية

على تنويع صادراتها وجذب رؤوس الأموال الخاصة، فزاد اعتماد الدول الإسلامية النامية على المساعدات الخارجية الرسمية في شكل معونات وقروض ميسرة، وفي نهاية القرن الماضي بلغ حجم الديون المتراكمة حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بما في ذلك معظم الدول الإسلامية غير البترولية، مضيفاً بذلك أعباء مالية جديدة على كاهل تلك الدول في شكل خدمات الديون على حساب النفقات الحكومية على الخدمات الأساسية، مما أدي إلى مزيد من التدهور في مستويات خدمات التعليم والصحة الخ كما أدي إلى تعميق المشاكل الاجتماعية والأمنية التي تعاني منها تلك الدول أصلاً ومن جانب آخر إنعكست آثار وتداعيات ضمور موارد العملات الأجنبية بصورة أعمق على هياكل وكفاءة الإنتاج الزراعي، وبالتالي على معدلات النمو الإقتصادي في معظم الدول الإسلامية غير البترولية وواكب ذلك هبوط مماثل في معدلات نمو الإستثمار أفضى إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي وبالتالي إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في كثير من الدول الإسلامية النامية.

ويرجع النمو المتواضع في الدول الإسلامية النامية غير البترولية إلى جانب ضمور الموارد المالية إلى القصور في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية ومثمرة وينعكس ذلك على عائد الإستثمارات بالمقارنة بالمستويات المحققة في الدول الناشئة فقد بدأ تدهور معدل

الإنتاج في الدول الإسلامية النامية غير البترولية منذ عام ١٩٧٣م ، حيث تراجع المعدل بعد أزمة النفط فى ١٩٧٣ بسبب الأزمات والتحولات الاقتصادية والسياسية التي انعكست سلباً على الأداء الاقتصادي في الدول الإسلامية غير البترولية كما تراجع عائد الاستثمار تراجعاً واضحاً في نفس الفترة وانعكس هذا الأداء على الاستثمارات والنمو الاقتصادي وعلى جدوي الاستثمار من مصادر التمويل التجاري، مما عمق اعتماد الدول الإسلامية النامية على التمويل من المصادر الرسمية ومن المعونات والقروض الميسرة.

آثار الديون على العالم الإسلامى:-

تمثلت إفرازات صدمة النفط بصورة أساسية في الأزمة الاقتصادية والكساد في الأسواق العالمية وأزمة الديون، التي أدت إلي تراجع حركة تدفقات القروض والمساعدات للدول النامية إلي جانب تبعات الأعباء الثقيلة التي أفرزتها خدمة الديون على ميزانيات الدول الإسلامية الفقيرة المثقلة بالديون إثر ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣م وبرز كساد إقتصادي وتراجع الطلب على السلع، خاصة المدخلات الصناعية التي كانت تغطي معظم صادرات الدول الإسلامية وفي الوقت ذاته ارتفعت أسعار السلع المصنعة وشبه المصنعة والتي تمثل جل واردات تلك الدول،مما أدى إلى تعميق الخلل في الحسابات الخارجية للدول الإسلامية

ومن هنا بدأت الدول الإسلامية غير البترولية تعتمد على القروض الخارجية لردم الفجوة بين موارد الإدخار المحلي واحتياجات التنمية التي أحدثها ارتفاع أسعار النفط وفي نهاية الأمر تطورت حالات الاعتماد المكثف على الموارد الخارجية لتشكل أزمة الديون التي تمثل اليوم إحدى كبرى المشاكل التي تواجه الدول النامية ويمثل التراجع في معدلات عائدات الاستثمارات الممولة من القروض الخارجية السبب الرئيسي لتراكم الديون وتوقف تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الجديدة.

ولتغطية العجز في الموارد الخارجية سعت الدول الإسلامية النامية غير البترولية الي الإستفادة من الموارد المالية الأجنبية الكبيرة المتراكمة في أسواق المال الدولية، من فوائض موارد النفط والمتاحة لإعادة تدويرها،وشجع على ذلك استعداد الأسواق المالية والدول الغربية الغنية لتمويل مشاريع التنمية في إطار إعادة تدوير تلك الفوائض، وتوسيطها في سد فجوات تمويل التنمية وإلي جانب الآثار المترتبة على تدهور شروط التبادل التجاري، فإن فشل كثير من المشروعات الممولة من تلك القروض وعجزها عن توليد موارد مالية افقدت الدول المدينة القدرة على مقابلة إلتزامات الديون، مما أدي الي تراكم متأخرات الديون المتعثرة والهالكة ثم شهد العالم في مطلع الثمانينيات الدورة الثانية لارتفاع أسعار النفط للمرة الثانية خلال عقد واحد التى أدت إلي بروز

أزمة إقتصادية وكساد في الأسواق الدولية نتيجة لتراجع معدلات الإنتاج في الدول الصناعية، تمخض عنها أعنف أزمة إقتصادية شهدها العالم، ومن ثم الدول الإسلامية غير البترولية، منذ نهاية تداعيات الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية أدت إلي تراجع حركة الاستثمارات في تلك الدول التي شهدت معدلات نمو متدنية، وسالبة في بعض الحالات، مما أدي إلي تفاقم الأزمات الإقتصادية القائمة أصلاً، وإلي تعميق الخلل في التوازن الداخلي والخارجي للإقتصادات الكلية لكثير من الدول الإسلامية، والى عدم قدرتها على مقابلة التزامات خدمة ديونها الخارجية وكان أكثر القطاعات المتأثرة بهذه التطورات الإقتصادية السالبة وتداعياتها مؤسسات القطاع العام والبنيات الأساسية الداعمة والمساندة للانتاج إلى جانب قطاع الصناعات التحويلية، التي كانت تعتمد على تدفق القروض الرسمية طويلة الأجل،التي توقفت وأفضت تلك التطورات إلى انهيار القدرات الإنتاجية بصفة عامة، وفي قطاعات الصناعة والزراعة بصفة خاصة هذا إلي جانب تراجع قدرة الدول الإسلامية، على تقديم الخدمات الإجتماعية الأساسية للمواطنين، مع الحفاظ على الأمن الداخلي والبيئة.

وانعكست إفرازات أزمة الديون وذيولها إلي جانب الأعباء المالية المرتبطة بخدمة الديون على التراجع، وربما توقف تدفق القروض الخارجية الجديدة إلى الدول النامية وقد افرز ذلك تحولاً خطيراً في قدرة الدول الإسلامية على مواصلة عمليات التنمية الإقتصادية وتكمن أهمية

أزمة الديون وافرازاتها في أنها برزت والعالم في خضم تحولات إقتصادية وسياسية وإجتماعية هائلة ثم إن التعايش مع تلك التحولات ومواكبتها كان يحتاج إلى موارد مالية طائلة، لتتمكن الدول من إعادة هيكلة الإقتصادات لإستيعاب التكنولوجيا الحديثة،والوفاء بمتطلبات العولمة واستحقاقات التعايش مع الواقع الذي تفرضه ويستدعي ذلك بدوره تهيئة هياكل الإقتصاد الكلي ومؤسسات الإنتاج، وإعادة تكييف أوضاع أسواق المال والتجارة لمواكبة المنافسة الحادة التي تفرضها العولمة في ظل قواعد إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وبتوقف التدفقات المالية الخارجية واجهت الدول الإسلامية مصير التهميش والعزلة عن التحولات الجارية في العالم من حولها، لعجزها عن إحداث تحولات إقتصادية عن طريق التوسع في الإستثمار ورفع كفاءة أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وتعظيم مساهمتها في النشاط الإقتصادي الدولي خاصة في التجارة الدولية.

**الدول النامية**

يبلغ عددها ١٣٠ دولة يعيش فيها أكثر من ٧٠%من سكان العالم إنتاجها الصناعي ٧% من الإنتاج العالمي للصناعة انتاجها الزراعي ٣٥% من الإنتاج العالمي للزراعة ويمكن ارجاع مشكلات الدول النامية إلى أنها بلدان حديثة الاستقلال وانخفاض الدخل الفردي,

انخفاض الإنتاجية ونقص الغذاء وانعدام التوازن بين التقدم الاقتصادي والنمو السكاني وانتشار البطالةوتخلف القطاع الصناعي وعجز القطاع الزراعي عن استيعاب الأيدي العاملة وتفشي الأمية وتدني الخدمات الصحية وضعف وقصور في البنية الأساسية.

ولكن ماسبق اختصار لمظاهر التخلف وللوصول إلى حل صحيح لهذه المشكلات يجب أولاً البحث فى أسباب هذا التراجع عن ركب التقدم لتلافى الأسباب ومحاولة النهوض من تلك الهوة.

**التخلف الاقتصادى**

يوجد عدة تعاريف للتخلف الاقتصادي لا تعريف واحد يشمل كل ملامحه فالتعاريف تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها ويقترح سيمون كورنت ثلاثة تعاريف:

أولا: التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

ثانيا: قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

ثالثا: قد يعني التخلف الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

ويوجد تعريفات أخري مثل : انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين ولكن هذا التعريف لا يعتبر دقيقاً فبعض البلاد المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة

**أسباب التخلف الاقتصادي**

وقد تعود أسباب التخلف الاقتصادى إلى بعض أو كل من العناصر التالية: ١- انخفاض الدخل القومي حيث تواجة الدول النامية ضعفاً في الجهاز الإنتاجي وعدم كفائته مما يؤدي إلي انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه ووجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة وفي حالة استغلالها لا تستغل الاستغلال الأمثل.

٢- الزيادة السكانية حيث تشكل الزيادة السكانية الكبيرة مشكلة في الدول النامية علي عكس الدول المتقدمة .

٣- الفن الإنتاجي فقد أدت الثورة الصناعية في الدول الأوربية إلى زيادة الإنتاج لاعتمادها علي الآلات الحديثة في الإنتاج بينما الدول النامية لا تزال تعتمد علي العمل اليدوي وينقصها الفنيين ذوي الخبرة مما يؤدي إلى نقص إنتاجية العمل وانخفاض الدخل القومي.

٤- البطالة حيث تشكو الدول النامية من العديد من أنواع البطالة .

**٥- سيادة الثقافات غير الاقتصادية فيسود الدول المتخلفة ثقافات غير مشجعة على العمل بسبب بعض معتقدات الاتكال والنظر إلى العمل نظرة متدنية تفقدة المكانة الاجتماعية وسيطرة العادات والتقاليد وضعف الحافز لكسب النقود.**

**٦- تخلف البنيان الأجتماعي حيث يوجد الكثير من العوامل التي تؤدي الي التخلف الاقتصادي مثل:**

**- ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم.**

**- تأخر المرأة في كثير من المجالات.**

**- فساد البيئة السياسية.**

**- وجود ظاهرة عمل الأطفال.**

- **الإنفاق البذخي وخاصة في ظل سوء توزيع الدخل.**

**<u>الاقتصاد المعاصر ودور الدول الكبرى</u>**

**ان التكامل الاقتصادي العالمي، يفرض على كل الحكومات فتح اقتصادها لقوى السوق، واعتماد ليبرالية جادة تقوم على العناصر المكونة لاقتصاديات السوق الحرة، تضعف من سلطة الدولة بشكل غير مباشر والمنطق وراء هذا، يرتكز على تكامل مالي أكثر، واتصالات**

أسرع، وقيام منظمات تتخطى الحدود القومية،وكلها تجعل من انتقال الأموال من بلد لآخر أسهل وأسرع وللحفاظ على رؤوس الأموال وجلبها إلى الدولة، فإن الحكومات تسعى إلى نبذ السياسات التي تهدد مصالحه الاقتصادية، وأرباحه، أو تضعف من حجم السيولة النقدية والأمر نفسه ينطبق على السياسات المتعلقة بالأمور الاجتماعية وأمور العمال،إذا حاولت زيادة تكاليف العمل أو رفع الضرائب والتنافس الاقتصادي العالمي يؤدي بالدول كافة إلى اعتماد سياسات ليبرالية منفتحة جديدة، التي من خلال تعديل الأنظمة والقوانين والخصخصة، وتخفيض الضرائب، والانفتاح الاقتصادي، وحرية التجارة، تقلل جميعها من قوة الدولة في المجتمع .

وهناك الكثير من الأدلة التي تثبت ذلك، فالرقابة الوطنية على نسب سعر صرف الأموال، ونسب سعر الفائدة تضاءلت كثيراً فهناك ميل واضح عند معظم الدول تجاه خصخصة المؤسسات والمصالح والشركات العامة ، والخدمات العامة، وإزالة القيود عن التجارة فشكل الدولة على هذا الوضع،هو الدولة المنفتحة التي تسعى لتحقيق مصالح أفرادها بحرية ضمن نظرة عالمية منفتحة في حين أن البديل الاشتراكي قد اضمحل، كما أن النماذج السوفييتية أو ألاسكندنافية قد تلاشت أيضاً ودول العالم الثالث،بدأت بترك التخطيط الوطني والملكية الحكومية التي كانت تعتبر سابقا من أهم الطرق لتنمية اقتصادها .

هذا التحرك نحو السياسات الليبرالية الجديدة، لم يحدث فقط نتيجة القوى الاقتصادية العالمية، لكنه نتيجة موافقة الحكومات الوطنية على تبنّيه وتطبيقه بالتوافق مع مصالحهم الخاصة، وأيديولوجياتهم، والمنظمات العالمية التي تمثلهم وهذه الأخيرة تهيمن عليها الدول الأقوى اقتصاديّاً وسياسيًّا أما دول العالم الثالث فقد اضطرت لاعتماد سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية وانفتاحا لأن البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي يشترطان ذلك، لقاء القروض الممنوحة .

فرضت التجارة الحرة من خلال الاتفاقية العامة على التعريفة الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية التي تلتها إلا أن هذا لا يعني أن المال العالمي أصبح ينتقل هكذا ببساطة وسهولة من بلد لآخر .

والمؤسسات المالية الوطنية الخاصة لكل دولة،لا تزال تلعب أدوارا مهمة حتى على الصعيد العالمي فمثلاً ،ما يقوم به البنك الاحتياطي الفيدرالي، للولايات المتحدة الأمريكية في عمله لتخفيض نسب الفوائد بعد انتكاسة عام ١٩٨٧،في محاولة لتفادي وتلافي أزمة انكماش مالي عالمي،كما حدث عام ١٩٣٠لذلك نرى أن ضعف النظام العالمي المالي أدى إلى تضاعف قوة المؤسسات المالية الوطنية الخاصة بكل دولة، خاصة الدول العظمى وجعلها الأقوى اقتصاديا في حينه والتكامل الاقتصادي العالمي ازداد في السنوات العشر الأخيرة، وقد لعبت الدولة الوطن، وما تزال تلعب دوراً هاماً وأساسياً في هذا المجال وقد تكون

طاقة الدول التي تستطيع إدارة اقتصادها بشكل مستقل تضاءلت، ولكنها لا تزال مجتمعة قادرة على التحكم فى شؤونها الاقتصادية الإقليمية والشركات العالمية.

**مخاطر التمويل الأجنبى:**

ارتفعت في السنوات الأخيرة، بعض الأصوات المعارضة للتمويل الأجنبي للمجتمع المدني على حد سواء لكونه يفقد هذا الأخير استقلاله تجاه الدولة من جهة، وتجاه سياسات الدول المانحة للدعم مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا وبريطانيا غير أن بعض المواقف الأخرى ترى أن الدعم المالي الأجنبي، وبالرغم من بعض الأهداف التي تسعى الجهات الرسمية والمنظمات الأجنبية إلى تحقيقها بواسطته، يمكن التحكم فيه وتوجيهه لخدمة أهداف المجتمعات المحلية؛ سيما وأن هذه المجتمعات تعاني من مشاكل ملحة، يحتاج تجاوزها إلى موارد مالية مهمة لا تتوفر لأغلب الدول النامية فماهي مخاطر هذا التمويل؟ وللإجابة يمكن حصر مخاطر هذا التمويل في:

١- ضعف استقلال منظمات المجتمع المدني

٢- استغلال الدول الغربية للمجتمع المدني لتحقيق أهدافه السياسية والأمنية داخل الدول العربية.

٣- هدم روح التطوع التي شكلت عبر التاريخ أساس التنظيمات الاجتماعية التي عرفتها المنطقة العربية.

ولاشك أن أهم مؤشرات سمات المجتمع المدني هو استقلاله المالي عن كل شكل من أشكال السلطة السياسية والاقتصادية داخلية كانت أو خارجية وأي استفادة له من التمويل كيفما كان حجمه ومصدره يسيء إلى استقلاله فأينما يوجد تمويل توجد شروط يفرضها الممولون وأهداف غير معلنة يسعون إلى تحقيقها وغالباً ما نجد منظمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية تخضع لتلك الشروط بغية الحصول على موارد مالية لأنشطتها كما أنها أصبحت تفضل القيام بالأنشطة التي تمولها الجهات الرسمية أو الأجنبية في مجالات مثل حقوق المرأة، ومشاكل الهجرة،والشباب بدل القيام بأنشطة تستهدف الاستجابة للحاجات المحلية لهذه البلدان وهو ما يجعل هذه الجمعيات مجرد آليات لتنفيذ المخططات الإستراتيجية للأجهزة الحكومية والدول الغربية وبالتالي لم يعد المجتمع المدني سلطة مستقلة تقف بين الفرد والدولة للحد من تعسف السلطات العمومية وحثها على الاستجابة لحاجات المواطنين.

ومن الناحية السياسية والأمنية، تستغل الدول الأجنبية إمكانياتها المالية لتحقيق أهداف سياسية، وثقافية داخل الدول النامية بشكل عام ولف مختلف تنظيمات المجتمع المدني حول استراتيجيات تلك الدول فمثلا: بعد الشراكة المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، تكونت

بالمغرب الشبكة الأورومتوسطية التي تضم أكثر من ٢٠ منظمة مدنية لحث المغرب على تنفيذ التزاماته مع الاتحاد الأوروبي علماً أن بنود هذه الاتفاقية، رغم إشارات حقوق الإنسان التي تتضمنها، تهدف فقط لتنفيذ الإستراتيجية الوقائية للاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة وهي الإستراتيجية المخالفة طبعا للتصور الحقوقي والديمقراطي لمسألة الهجرة القائمة على حرية تنقل الأفراد لهذا لا يعقل أن تنقاد تلك الهيئات مع تصور الاتحاد الأوروبي بشكل عام وهو ما يبين أحد أهم أشكال استغلال أوروبا للمجتمع المدني العربي لتنفيذ مخططاته الإستراتيجية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التمويل الدولي آلية للتجسس وتتبع مواقف المؤثرين داخل الدول وأهداف الممولين الأجانب وإن كانت تتشابك مع أهداف المنظمات المحلية، كما تقول المنظمات المستفيدة من التمويل الأجنبي، تنطوي على مخاطر إستراتيجية كبيرة من أهمها استغلال الممولين الأجانب للأنشطة التي تمولها من أجل تتبع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول واستغلالها اقتصادياً وسياسياً وبشكل يضر بمصلحة الدول التي تستفيد منظماتها من التمويل الخارجي لهذا أصبحت العديد من تلك الجمعيات، دون وعي، بعد انخراطها في عمليات التمويل الرسمي أو الأجنبي، تساعد الممولين الأجانب والرسميين في تحقيق أهدافهم بالنيابة وبتكاليف أقل.

أما المخاطر النفسية: فتتجلى في تلاشي قيم التطوع وهدم روح الجماعة التي كانت دعامة المجتمعات العربية وهي نفس القيم التي كانت محركاً لمقاومة الاستعمار أثناء الاحتلال والنضال السياسي من أجل التحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان فيما بعد فبعض منظمات المجتمع المدني العربي لم تعد تدمج المواطنين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بل في كيفية البحث عن الممولين وطرق وضع المشاريع؛ مما حول المجتمع المدني من قوة إبداع ومعارضة منتقدة إلى إطار لصرف الأموال الممنوحة.

ويمكن أن نخلص إلى أن التمويل الرسمي أو الأجنبي للمجتمع المدني، يخفي مخاطر كبيرة من الناحية الإستراتيجية وهي المخاطر التي يجب على الجميع طرحها للنقاش ووضع سبل العلاج لتلافيها.[1]

صناديق الإقراض الدولية:

خلال أكثر من ٥٠ عاماً برهن صندوق النقد الدولي وتوأمه البنك الدولي على أنهما من أهم وأقوى المؤسسات المالية في العالم نظراً لتأثيرهما الفعال على الكثير من اقتصاديات الدول خاصة دول العالم الثالث أو الدول النامية حتى أن هاتين المؤسستين أصبحتا الورقة القوية في يد الدول الكبرى للضغط سياسياً على بعض الدول فمثلاً التغيير الذي

١-هكذا يدمرون أمتى- اسامة عبد الرحمن ١٣٤-١٣٧

لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقه في سياسات بعض الدول عن طريق الدبلوماسية والحرب استطاعت أن تحققه عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

فبعد أن شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء وجدت أمريكا وحليفتها التقليدية بريطانيا أن ثمة حاجة إلى مؤسسة مالية تساعد في بناء اقتصاد عالمي متين وتجنب العالم الكوارث الاقتصادية كالتي وقعت في ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة لذلك قام ممثل عن حكومة كل من البلدين هما الأمريكي هاري دكستر والبريطاني جون ماينارد كينز بالتفاوض حتى وصلا إلى صيغة نهائية وأعلنا قرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكن هدف تأسيس البنك االدولي يختلف عن هدف صندوق النقد الدولي الذي يركز أساساً على تصحيح المسار المالي للمدى القصير أما البنك الدولي فركز على إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ولكن فيما بعد بدأ البنك بالتركيز على الدول الفقيرة والنامية، أما صندوق النقد الدولي فأرادت له الدول الامبريالية أن يكون أداة لتنفيذ مشاريع الإقراض الخارجي وخلق فرص ذهبية لاستثمارها في البلدان النامية ولهذا تصاغ سياسات صندوق النقد الدولي بالاتفاق مع سياسات الدول الامبريالية وللتغطية على النوايا المبيتة والأهداف التي تخطط لها هذه الدول لايقاع البلدان المتخلفة في شباك المديونية الخارجية، وذلك عن طريق إشهار شعارات المساعدة

والمعونة وغيرها من الشعارات البراقة التي تخفي وراءها خططاً ومؤامرات لاستعمار العالم النامي وبرزت المؤسسات الامبريالية بدور قوي خلال الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من أجل حماية المصالح الاقتصادية للدول الاستعمارية وفرض الهيمنة الاستعمارية بالقوة المسلحة، إذ لم تكن الدول الامبريالية تتسامح مع أي تهديد لمناطق نفوذها أو مصالحها لذلك شهدت فترة الحرب الباردة اجتياحات عسكرية وحروب لتدعيم نفوذ الامبريالية وحمايتها كما في فيتنام وكوريا وكمبوديا وجواتيمالا وبنما وأمثلة كثيرة على جرائم الامبريالية خلال هذه الفترة إضافة إلى الحروب التي شنتها الامبريالية عبر وكلائها مثل حرب ١٩٦٧ على البلدان العربية التي قامت بها إسرائيل بدعم أمريكي سافر، وهكذا قامت الامبريالية طوال فترة الحرب الباردة بقمع الحركات الثورية وحركات التحرر وتآمرت على الأنظمة المناوئة لها عبر العمل العسكري المباشر وغير المباشر لتأكيد نفوذها وحماية مصالحها.

ومن هنا تأتي شروط صندوق النقد الدولي واضحة في حماية رؤوس الأموال ومن أهم هذه الشروط مع الدول المتعاملة مع صندوق النقد الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال في الدخول والخروج من السوق المحلي وحماية رؤوس الأموال والاستثمارات من المصادرة أو التأميم أو أي إجراء شبيه بذلك إضافة إلى الإعفاء الضريبي والجمركي وتقليص

الحماية الخاصة بالعمال وتحرير صرف العملة المحلية .

وما سمي بعملية درع البيزو عام ١٩٩٤ هو مثال قوي على الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في حماية مصالح الرأسمالية خارج حدودها الوطنية، فبينما كانت عملة المكسيك البيزو على وشك الانهيار وكان هناك حوالي ٥٠ مليار دولار أمريكي مستثمرة في أسهم وسندات حكومية مهددة بالضياع إذا انهارت عملة المكسيك، هنا تدخل صندوق النقد الدولي بشكل حاسم لحماية مصالح المستثمرين الأجانب في المكسيك، فقام صندوق النقد الدولي بإصدار قرار استثنائي، وبمخالفة للقواعد المعمول بها في الصندوق، وقدم قرضا قيمته ١٧.٧ مليار دولار، ووصل هذا القرض إلى ٥٠ مليار دولار بمساعدة بنك التسويات الدولي والحكومة الكندية، ويعد هذا من أكبر القروض المقدمة فى التاريخ دفعة واحدة، وبعد إنقاذ الاستثمارات الأجنبية في المكسيك ترك الصندوق الاقتصاد المكسيكي يهوي، هكذا فإن المؤسسات الامبريالية هذه لايتوقف دورها عند دعم المصالح الرأسمالية عبر العالم، ولكنها تتدخل في الوقت المناسب لإنقاذ تلك المصالح ولم تلق الأرجنتين طبعاً هذا الدعم من صندوق النقد الدولي لدى انهيار اقتصادها ونظامها السياسي عام ٢٠٠٢، بل على العكس طالب صندوق النقد الدولي الحكومة الجديدة بعدم إهمال حقوق الدائنين ووضعها في الاعتبار في أي خطط إصلاح وتعد الديون التي تعاني منها دول العالم الثالث أحد آليات

الهيمنة الاستعمارية ففي دولة مثل الإكوادور ١٩٩٩ تكبد كل مواطن ٣ دولارات أسبوعياً، لسداد مستحقات الدين، وفي عام ٢٠٠٠ كانت مستحقات الدين نصف ميزانية الدولة، والتوقف عن سداد الديون يعني طبعاً عقوبات اقتصادية قاسية وفي مثال فاضح على حقيقة القروض التي تقدمها الدول الكبرى للدول الفقيرة،القرض الذي قدمته حكومة مارجريت تاتشر لماليزيا لبناء سد برجوا وقيمته ٢٣٤ مليون دولار، الذي دفعته الحكومة الماليزية بعد ذلك لشركتين إنجليزيتين عملاقتين، والجدير بالذكر أن ابن مارجريت تاتشر كان مستشاراً لإحدى الشركتين، كذلك فقد ارتبط الاتفاق سرياً بشراء ماليزيا أسلحة من شركات إنجليزية أما المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لمصر فارتبطت دائماً بقدرة مصر على تسويق المشاريع الأمريكية لتسوية الصراع العربي الصهيوني لصالح إسرائيل، وكذلك بالدعم الذي كانت تقدمه الحكومة المصرية للولايات المتحدة لإتمام مشاريعها الخاصة بالخليج العربي مثلما حدث في حرب عاصفة الصحراء ١٩٩١ وغزو العراق ٢٠٠٣ إضافة إلى أن هذه المساعدات مشروطة بدعم الشركات الأمريكية ومنتجاتها وشراء الأسلحة الأمريكية وصندوق النقد الدولي يهدف إلى تقديم المساعدة الفنية والتدريب من أجل دعم القطاعات المالية والتقنية وتنظيم الجهاز المصرفي وتحسين إدارة الدين الخارجي والداخلي إلا أن البلدان النامية لم تحصد من هذه الأهداف المعلنة سوى

المزيد من الخراب الاقتصادي واستعصاء مشاكل التضخم والبطالة وتراكم الديون الخارجية لأن سياسة الإقراض لصندوق النقد الدولي تقيد البلدان المدينة بحزمة من السياسات الرأسمالية المعبر عنها بوصفة الصندوق التي تجهز على آخر الآمال المرجوة من مساعدات الصندوق لاجتياز الأزمة فالاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية الصندوق تشدد الخناق على البلدان النامية بما يخدم مصالح رأسمال طفيلي ودفعها نحو المزيد من الاستدانة الخارجية في سبيل تكبيلها بديون باهظة لتكون مدخلاً لفرض شروط الدول الدائنة ومصادرة قرارها الوطني. [1]

**دور ضروري للشركات متعددة الجنسيات:**

تزامن التزايد في الشركات وبالتوازي مع الحركة العالمية التي أدت إلى إزالة القيود التجارية والتي عادت عليها بأرباح ومنافع هائلة.

تركزت مبادلات الشركات العظمى متعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية البترول،السيارات،التكنولوجيا العالية والبنوك جلها من الدول المصنعة المتقدمة ولكن تعتمد هذه الأخيرة على خلق شبكة من الفروع في الخارج كامتداد وتوابع لها بما في ذلك الدول النامية، وتتضمن تلك الشركات العظمى كل المبادلات العالمية، وتحقق ٧٠%

١-هكذا يدمرون أمتى - أسامة عبد الر حمن ص ١٠١-١٠٦

من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها وتقدم هذه الشركات أدوات للتسيير، ومهارة جيدة في مجال التحكم التكنولوجي وإيجاد منفذ للتغلغل في الأسواق العالمية ولكن يمكن أن تعتمد على الأسواق المحلية فتستفيد من وفرة اليد العاملة الرخيصة في سوق العمل وتؤهل هذه الخصائص، الشركات متعددة الجنسيات لاكتساب وزن في كل تفاوض مع الدول سواء الشمالية أو الجنوبية وفي هذا الإطار تستطيع اكتساب الوسائل اللازمة للتأثير بشكل كبير في السياسات العامة خاصة البيئية،وهذا ما يفسر المشاركة الفعالة للشركات الكبرى في المفاوضات الدولية حول البيئة والتنمية والمناقشات المتعلقة بمدونات حسن السلوك الإرادي والمهيأة خصيصاً لهذه الشركات.

obeikandl.com